العيال وولد الامير بالاتفاق على نفسه والجند وغيرهم ق ل اى مساعة
بالنقصان عما يطلب البائع والزيادة عما يطلب المشترى ه ويسلم المال
قال سم اى حاجة لتسليم المال مع ان المماكسة بدونه ممكنة ه وقد يقال فى تسليمه
قوة داعية له على المماكسة وتشبيط له فى المعاملة وزيادة رغبة واقدام
على اجابته ممن يماكسه شوبرى قال سم ولا يضمنه الولى ان تلف لانه مأمور
بالتسليم اليه كذا اطلقوه ولو قيل يلزمه مراقبته بحيث لا يكون اغفاله حاملا
على تضييعه والا ضمنه لم يبعد ه يعقد وليه وهل بعد عقد وليه يدفع
المال او يدفعه من فى يده المحجور ل وعبارة ق ل عقد الولى ثم يدفع
الولى المال ان كان معه او يأخذه من الصبى ويدفعه قال بعض مشايخنا ويسن
دفع الصبى بامر الولى لانه المعين ه بحروفه . بان ينفق على القوام ظاهرة
انه يسلم النفقة بنفسه وهو قضية كلام مجر ومال شيخنا الى ان الولد يماكس
فقط والولى هو الذى يعقد ويسلم الاجرة شوبرى فالمراد بالنفقة الاجرة
والمراة بامر غزل بالمعنى المصدرى او بمعنى المغزول فى من يليق بها ذلك
خلاف بنات الملوك والمختار لها الولى والمحارم او غيرهم بناء على قبول شهادة
الاجانب لها بالرشد وهو المعتمد ح ل وعبارة قال بالغزل اى المغزول من عمل
وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو اولى من بقائه على المعنى المصدرى
فيدخل فى غير بنات الملوك فهن يختبرن بما يناسبهن ه وصون نحو اطعمة
يشاركها فيه الذكور وقوله كفراش فانه يصان عن الغبار هرة هى التى
وجمعها هرر كقربة وقرب والذكر هر وجمعه هررة كقرد وقردة قاموس
فلو وقف مفهوم قوله والرشد ابتداء والمراد فسقه بغير التبذير بدليل
العطف او بذر بعد ذلك اى بعد بلوغه رشيدا حجر عليه القاضى
اى وجوبا فان لم يحجر اثم واذا رشد بعد هل الحجر يفك الاجل القاضى
للاحتياط فلا جهة اذ حجر ل وافهم كلامه ان هذا ما دام لم يحجر عليه يصح
تصرفه وهو كذلك وهذا هو مراد هم بقولهم السفيه المهمل ماتحا بارشد
فما اطلقوه السفيه المهمل اخص بهذا شوبرى وهو وليه فاذا احتيج بعد
ذلك انتقلت الولاية من القاضى للاب او الجد كما اعتمده زى ويقال انه
ارتفع حجر السفه وخلفه حجر الجنون كما فى خط شيخنا م ر شوبرى

اوجن

اوجن لو افاق من هذا الجنون مبذرا فهل الولاية بعد الافاقة لولى
الصغير استصحابا لما قبل الرشد كما لو بلغ مبذرا او للقاضى لانه كان وليه
قبل الجنون فيه نظر سل فوليه فى صغر شمل الوصى قال فى شرح
البهجة وسكتوا عن الوصى فيحتمل انه كالاب والجد ويحتمل وهو الظاهر انه لا
تعود اليه الولاية سل والفرق اى بين التبذير والجنون والذى يناسب
هو العلم اى فى الولاية والافهو فى الاصل اسم للابصار قال تعالى انس من جانب
الطور نارا اى ابصر ولم يحجر عليه هذا غير محتاج اليه لانه المحجور عليه شرعا
فلا احتياج الى حجر الولى اذ لا فائدة فيه بالسفيه المهمل المشهور اطلاق
هذا اللاسم على من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه القاضى م ر شوبرى نه
فيستفاد من هذا مع المشهور انه له اطلاقين اى فتارة يصح تعريفه على
احدهما المشهور وتارة لا يصح وقوله لاحسا لانه لم يحجر عليه احد والتعريج
بان وليه اى التعريج الذى افاده التعريج التشبيه شرعا بان بلغ غير
مصلح لدينه وماله وقوله اوحسا اى بان بلغ مصلحا لدينه وماله ثم بذر
فلابد من حاجر الحاكم عليه شوبرى وفيه انه محجور عليه شرعا ايضا اقرار
بنكاح ايجابا مطلقا اى عن نفسه وعن غيره كتزويج مولية اتولية غيره
بوكالته لان حجر السفه يمنع ولاية النكاح كما سيأتى او قبولا لنفسه بغير اذن
وليه بخلاف قبوله لغيره بالوكالة فصحيح ومحله فى الرجل واما المحجور عليها
بالسفه فيصح اقرارها بالنكاح ح ل م ر وقوله ايجابا مطلقا الخ هذا التفصيل
الذى ذكره وان كان صحيحا فى حد ذاته لكن كتابته على هذا الوجه
اشتباه لان كلام التن سوق فى الاقرار بالنكاح والتفصيل المذكور انما هو فى
المباشرة اى انشاء النكاح كما ذكره م ر ويجاب بان الاقرار بالنكاح
كانشائه فى التفصيل المذكور كما قالوه م ر وما قاله ح ل فى نفس مباشرة النكاح
وعبارة شرح الاصل ولا يصح من المحجور عليه بسفه بيع ولا شراء ولا اعتاق
ولا هبة ولا نكاح يقبله لنفسه بغير اذن وليه لانه اتلاف للمال او مظنته
اعلم انه اما قبوله النكاح لغيره بالولاية فصحيح كما قاله الرافعى فى الوكالة
واما الايجاب فلا مطلقا لا اصالة ولا وكالة ولو باذن الولى ثم قال فى موضع
آخر ولا يصح اقراره بنكاح كما لا يملك انشاءه ه كما لا يصح منه انشاؤه اى

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)